IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/793
٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرَّخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة بشأن بيان إيران في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠

تلقَّت الأمانة رسالة مؤرَّخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، مرفقاً طيِّها نص البيان الذي ألقاه رئيس جمهورية إيران الإسلامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وذلك في الأمم المتحدة، بنيويورك، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠.

وبناءً على طلب البعثة الدائمة، يُعمَّم طيه البيان المذكور لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليه.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية

لدى الأمم المتحدة

البيان

الذي ألقاه

سعادة الدكتور محمود أحمدي نجاد
رئيس جمهورية إيران الإسلامية

أمام
مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

في الأمم المتحدة، بنيويورك، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيِّدنا ونبيِّنا محمد وآل بيته الطاهرين وأصحابه المَيامين"

"اللهّم، يا رب، عجِّل فرج الإمام المهدي وامنحه من لدنك الصحة والعافية والنصر المؤزَّر واجعلنا من أتباعه وممن يهتدون بهَديه القويم"

سيدي الرئيس،
أيّها المندوبون الموقرون،
أيتها السيدات وأيّها السادة،

أشكر الله سبحانه على منحه إيانا فرصة إجراء حوار حول إحدى المسائل العالمية الرئيسية التي تحظى باهتمامنا المشترك. ومما لا ريب فيه أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار هذا هو واحد من أهم الاجتماعات الدولية.

وأود أيضاً أن أهنِّئ الرئيس على انتخابه لتولّي رئاسة هذا الاجتماع المهم.

أيها الأصدقاء الأعزاء،

إن السعي إلى تحقيق الأمن المستدام عنصر متأصِّل وفطري في طبيعة البشر ومطلب تاريخي. وليس بوسع أي بلد أن يتجاهل الحفاظ على أمنه. كما سعى الأنبياء المُرسلون والصالحون إلى تقديم مبادئ توجيهية، على هديْ إيمانهم بالله والتعاليم السماوية، تكفل حياة عامرة بالأمان والصفاء في كلا العالميْن. وبالنسبة لهؤلاء، فإن المجتمع المثالي هو مجتمع عالمي النطاق يقوم على التوحيد والعدالة ويفيض بالأمن والمحبَّة والأخوّة، يقوده أنبل عباد الله إلى جانب السيد عيسى المسيح (صلّى الله عليهما وسلّم) وغيرهما من الصالحين.

وفي غياب الأمن المستدام، يستحيل وضع خطط شاملة للتنمية والرفاهة.

ومع أنه يجري، في زمننا الحالي، تخصيص جزء كبير من موارد الدول لضمان الأمن الوطني، من العسير على المرء أن يرى أي إشارة تدلّ على تحسُّن في الظروف فيما يتعلق بالتهديدات المتصوَّرة.

ومما يُؤسَف له أنه بسبب ابتعاد بعض الدول عن تعاليم الأنبياء المُرسلين، يُلقي التهديد باستخدام القنابل النووية ظلاله على العالم أجمع، وبالتالي لا أحد يشعر أنه آمن. وتعرِّف بعض الدول في استراتيجياتها القنبلة النووية على أنها أحد العناصر المفضية إلى استتباب الاستقرار والأمن، وذلك أحد أخطائها الجسيمة.

ويشكّل إنتاج قنبلة نووية وحيازتها، في ظلِّ أي ذرائع مهما كانت، فعلاً في غاية الخطورة من شأنه أن يجعل أولاً وقبل أي شيء البلد الذي يقوم بإنتاجها وتخزينها معرَّضا للأخطار. ولعلّكم تتذكَّرون مدى خطورة قيام قاذفة قنابل عن غير قصد بنقل صاروخ ذي رأس نووي من قاعدة عسكرية إلى قاعدة عسكرية أخرى في الولايات المتحدة، الأمر الذي بات مسألة تشغل بال الشعب الأمريكي. وثانياً، إن الوظيفة الوحيدة التي تنفرد بها الأسلحة النووية هي إبادة جميع الكائنات الحيَّة وتدمير البيئة، والإشعاعات الناتجة عنها تلحق الضرر بالأجيال القادمة، فضلاً عن أن آثارها السلبية تستمر لقرون.

والقنبلة النووية نار مصوَّبة ضدّ البشرية وليست سلاحاً من الأسلحة الدفاعية.

وحيازة القنابل النووية ليست مدعاة للفخر؛ بل هي أمر مثير للاشمئزاز ومدعاة للخزي. بل إن ما هو أكثر خزياً التهديد باستخدام هذه الأسلحة أو استخدامها بالفعل، وحتى هذا التهديد أو الاستخدام غير قابلين للمقارنة بأيٍّ من الجرائم التي ارتُكبت عبر التاريخ.

ويُعتبَر الذين ارتكبوا أولى عمليات القصف بالقنابل الذرّية من بين أكثر المُكروهين عبر التاريخ.

وعلى مدى أكثر من ستين عاماً، ظلّت الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن، عاجزة عن إرساء أمن مستدام وبعث الإحساس بالأمن في العلاقات الدولية، وتبدو الظروف الدولية الراهنة مثار تحدٍّ أكثر بكثير مما كانت عليه في العقود الماضية.

وأدَّت الحروب والاعتداءات وفوق كل شيء شبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية وتخزينها، وما هو أسوأ من كل ذلك، أي السياسات التي تنتهجها بضع دول توسُّعية، إلى حجب آفاق الأمن الدولي عن الجميع. وفي هذه الأيام، يؤثّر في عقلية المجتمعات إلى حدٍّ كبير إحساس نابع من التخويف وانعدام الأمن. ولم يتحقَّق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان، ولم تكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ناجحة في تنفيذ ولايتها. وخلال العقود الأربعة الماضية، جرى تزويد البعض، بما في ذلك الكيان الصهيوني، بأسلحة نووية.

وبالتالي، ما هو سبب ذلك حقيقة؟ للإجابة عن هذا السؤال، ينبغي للمرء أن ينظر في سياسات وممارسات بعض الدول وكذلك في عدم فعَّالية الدعائم التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار واختلال التوازن فيما بينها، ويتمثل بعضها فيما يلي:

١- السعي إلى الهيمنة

من منظور الأنبياء المُرسلين وغيرهم من الصالحين ووفقاً لجميع المفاهيم الإنسانية، يُقاس تفوّق بني البشر وسعادتهم ونضجهم بما يتسِّمون به من أخلاق وتقوى وتواضع وتفانٍ تجاه إخوانهم من البشر. وللأسف، فأن بعض الدول تسعى، باعتمادها على نظرية الصراع من أجل البقاء، إلى تحقيق تفوّقها من خلال ممارسة

قوّتها في تهديد الآخرين وقمعهم، ومن خلال بذر بذور الكراهية والعداوة واللجوء إلى سباق التسلّح في العلاقات الدولية. ويكمن خطؤها الأكبر في افتراضها أن "القوّة" تصنع "الحقّ".

٢- سياسة إنتاج واستخدام الأسلحة النووية

كانت الولايات المتحدة هي من أنتج واستخدم أول الأسلحة الذرّية. وبدا واضحاً أن ذلك أتاح للولايات المتحدة وحلفائها اليد العليا في الحرب العالمية الثانية. بيد أنها أصبحت هي المصدر الرئيسي لتطوير الأسلحة النووية ونشرها من قبل الآخرين وأدَّى ذلك إلى سباق تسلّح نووي. وكان إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها نوعياً في بلد معيَّن بمثابة أفضل مبرِّر لبلدان أخرى كي تطوِّر ترساناتها الذاتية، وهو اتّجاه تَوَاصل خلال السنوات الأربعين الماضية بما يشكّل انتهاكاً للالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار.

٣- الأسلحة النووية كوسيلة للردع

هذه السياسة هي السبب الرئيسي لتصعيد سباق التسلّح، لأن الردع يتطلّب وجود مزيَّة في كلٍّ من نوعية وكمية الأسلحة، الأمر الذي في حد ذاته يغذّي سباق التسلّح النووي. ويُقال إن هناك أكثر من ٢٠,٠٠٠ رأس حربي نووي على نطاق العالم نصفها يخص الولايات المتحدة. كما يواصل الطرف المنافس الآخر تطوير السلاح النووي تحت ذريعة الردع. ويشكل كلا الفعلين انتهاكاً للالتزامات المقررة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٤- التهديد باستخدام الأسلحة النووية

مما يُؤسف له أن حكومة الولايات المتحدة لم تستخدم الأسلحة النووية فحسب، بل إنها أيضا تواصل التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد بلدان أخرى، بما فيها إيران. كما أطلق بلد آخر من أوروبا تهديداً نووياً مماثلاً تحت ذريعة كاذبة قبل بضع سنوات. والكيان الصهيوني، هو الآخر، يهدِّد باستمرار بلدان الشرق الأوسط.

٥- استغلال مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة

من خلال تمتُّع دول معيَّنة حائزة لأسلحة نووية بامتيازات خاصة في أعلى هيئات اتّخاذ القرارات الأمنية العالمية وفي الوكالة، تستغلّ هذين المنبرين على نطاق واسع ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، خلافاً لروح معاهدة عدم الانتشار. وتحوَّلت هذه الممارسة الجائرة، من خلال تكرارها مرَّة تلو مرَّة، إلى نمط معيّن.

وحتى الآن، لم تستطع على الإطلاق أيٌّ من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرّف والقانونية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون أن تواجه ضغوطاً وتهديدات. وعلى الرغم من الأحكام الواضحة المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة ونظام الوكالة الأساسي، لم يصدر أي تقرير واحد من قِبل مفتشي الوكالة عن مرافق الأسلحة النووية التابعة للولايات المتحدة وحلفائها، ولا توجد أي خطة لنزع السلاح، وتُعتمد قرارات ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تحت ضغط من الدول نفسها وتحت ذرائع كاذبة وبنيّة واضحة تتوخَّى حرمان الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من حقوقها القانونية المُعترف بها.

٦- استخدام معايير مزدوجة

في حين قام الكيان الصهيوني بتخزين مئات الرؤوس الحربية النووية، وشنَّ العديد من الحروب في المنطقة، ويواصل تهديد شعوب ودول المنطقة بالإرهاب والغزو، فإنه يحظى بدعم غير مشروط من حكومة

الولايات المتحدة وحلفائها، ويتلقّى، كذلك، المساعدة اللازمة لتطوير برنامجه التسلّحي النووي. وتفرض هذه الدول ذاتها مختلف أنواع الضغوط على الأعضاء في الوكالة مستندةً إلى الذريعة الزائفة المتمثلة في احتمال حدوث تحريفات في أنشطتها النووية السلمية، دون أن تقدِّم حتى دليلاً واحداً ذا مصداقية لإثبات ادعاءاتها.

٧- مساواة الأسلحة النووية بالطاقة النووية

تندرج الطاقة النووية في عداد مصادر الطاقة الأنظف والأرخص. وقد أدَّت شدة تغيُّر المناخ والتلوّث البيئي الناتجين عن استخدام الوقود الأحفوري إلى تعاظم الحاجة إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية. ويلزم ما يقرب من ٧ ملايين برميل من النفط للاستمرار في توليد ١٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء في السنة، تبلغ تكلفتها وفق أسعار النفط الخام الحالية أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، في حين تبلغ تكلفة توليد القدرة نفسها باستخدام الطاقة النووية نحو ٦٠ مليون دولار. وعلى وجه العموم، فإن الاستثمارات اللازمة لتشييد واستخدام محطة قوى نووية هي أقلّ بكثير من نصف تكلفة محطة قوى تعمل بالوقود الأحفوري طوال عمرها التشغيلي. ويمكن تطبيق التكنولوجيا النووية تطبيقاً فعَّالاً وواسع النطاق في إنتاج النظائر الطبية لأغراض تشخيص وعلاج الأمراض التي تهدِّد الحياة، وكذلك في الصناعة والزراعة وفي مجالات أخرى.

وتتمثّل واحدة من أخطر حالات الظلم التي ترتكبها الدول الحائزة لأسلحة نووية في مساواة الأسلحة النووية بالطاقة النووية. وفي واقع الأمر، فإن هذه الدول تريد احتكار كلٍّ من الأسلحة النووية والطاقة النووية السلمية، وتريد بفعلها هذا فرض إرادتها على المجتمع الدولي. والقضايا المذكورة آنفاً جميعها مخالف لروح معاهدة عدم الانتشار ويشكّل انتهاكاً صارخاً لأحكام هذه المعاهدة.

٨- اختلال التوازن في الدعائم التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار وفي الولايات المسندة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على الرغم من أن الولاية الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار تتمثّل في مهمَّة منع سباق التسلّح النووي ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وكذلك الحفاظ على حقّ الدول الأعضاء غير القابل للتصرّف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقد وُضعت شروط بالغة الصعوبة في الآليات واللوائح ذات الصلة بالبلدان التي تسعى إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى العكس من ذلك، لم تُستحدث أي آلية فعَّالة من أجل التصدّي للتهديد الفعلي الماثل في الأسلحة النووية، وهو ما يجب أن يكون في واقع الأمر أهم مهمَّة تضطلع بها الوكالة. وكانت كل الجهود المبذولة في هذا الصدد مقتصِرة فقط على إجراء محادثات تفتقر إلى أي ضمانة ذات قوّة ملزمة وإلى الفعَّالية. وتمارس الوكالة أقصى الضغوط الممكنة على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تحت ذريعة مخاطر الانتشار، بينما الدول التي لديها قنابل نووية ما زالت تتمتّع بحصانة كاملة وحقوق حصرية.

أيها الأصدقاء الأعزاء،

من الواضح الآن أن إنتاج وتخزين الأسلحة النووية والسياسات التي تمارسها بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، إلى جانب الضعف الذي يعتري أحكام معاهدة عدم الانتشار واختلال التوازن في هذه الأحكام، كانت الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وكانت بمثابة حافز لتطوير هذه الأسلحة.

وفي الوقت الحاضر، يُعتبر نزع السلاح النووي، وإزالة التهديد النووي، وعدم الانتشار، أعظم خدمة تُقدَّم من أجل إحلال السلام والأمن والصداقة على نحو مستدام.

بيد أن السؤال هو ما إذا كان مناسباً أن تُمنَح سلطة غير عادية داخل الوكالة للدول الحائزة لأسلحة نووية وأن يُعهَد إليها بمعالجة مسألة نزع السلاح النووي الحسَّاسة؟ وسيكون من السذاجة وأمراً غير عقلاني توقُّع الإقدام على مبادرة طوعية فعَّالة من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار، لسبب بسيط وهو أن هذه الدول تعتبر الأسلحة النووية عنصراً من عناصر تفوّقها.

وكما يقول المثل الإيراني: *"السكّين لا تقطع قطّ مِقبَضها"*

وترقُّب إقدام كبار تجّار السلاح على العمل من أجل استتباب الأمن هو توقُّع غير منطقي.

وتصرّ حكومة الولايات المتحدة، التي هي المشتبه به الرئيسي في مجال إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، على تولّي دور القيادة في استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد أعلنت إدارة الولايات المتحدة، في تقريرها الذي صدر مؤخراً بعنوان "استعراض الوضع النووي"، أنها لن تنتج أسلحة نووية جديدة ولن تهاجم دولاً غير حائزة لأسلحة نووية باستخدام أسلحة نووية.

ولم تبدِ الولايات المتحدة قطّ احتراماً لأيٍّ من التزاماتها. وقد يتساءل المرء إلى أي مدى يمكن للدول أن تثق بقيام الولايات المتحدة بتنفيذ التزاماتها؟ وما هي الضمانات التي تكفل إيفاءها بهذه الالتزامات؟ وما هي الأدوات التي تتيح لها التحقق بصورة مستقلة؟ وينبغي أن يُوضع في الاعتبار أن الولايات المتحدة اشتبكت في معظم حروبها ومنازعاتها في العقود الماضية مع من كانوا ذات مرّة أصدقاءها. وفضلاً عن ذلك، وفي ظلّ معاهدة عدم الانتشار نفسها، تُهَدَّد بعض الدول الأعضاء في الوكالة، وهي أيضاً أعضاء في المعاهدة المذكورة وملتزمة بها، بأنها ستكون الهدف لضربة نووية وقائية. وحاولت حكومة الولايات المتحدة على الدوام تحويل انتباه الرأي العام بعيداً عن عدم امتثالها وما تقوم به من أعمال غير مشروعة وذلك عن طريق جعل التركيز ينصب على بعض القضايا المضلّلة. فقد أثارت في الآونة الأخيرة قضية الإرهاب النووي كجزء من جهودها الرامية إلى المحافظة على ترساناتها النووية والارتقاء بها، من ناحية، وتحويل انتباه الرأي العام العالمي بعيداً عن قضية نزع السلاح وتوجيهه نحو أمور زائفة، من ناحية أخرى، في حين لا يمكن تصوُّر تسليح الإرهابيين بأسلحة نووية إلا عن طريق الدول التي تمتلك هذه الأسلحة واستخدمتها ولها أيضاً سجل طويل حافل بدعم الإرهابيين.

وفي إطار دور الولايات المتحدة داخل معاهدة عدم الانتشار، التزمت الصمت بشأن توجيه ضربة نووية ضد بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل تركيز الضغوط الدعائية على دول مستقلة معيّنة.

ويجري ذلك في حين تقوم أجهزة الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة وكذلك الكيان الصهيوني بدعم بعض الشبكات الإرهابية الرئيسية. وثمة أدلّة ذات مصداقية متاحة في هذا الصدد سيُعلن عنها، إذا لزم الأمر، خلال المؤتمر المقبل حول المكافحة العالمية للإرهاب، الذي سيُعقد في طهران.

ويُلاحظ في تقرير "استعراض الوضع النووي" أن الولايات المتحدة لن تستحدث أسلحة نووية جديدة، ولكنها ستواصل تحسين هذه الأسلحة نوعياً. فالتحسين النوعي للأسلحة النووية هو بمثابة زيادة في قدرة هذه الأسلحة على الفتك والتدمير، وهو ما يعبِّر في حد ذاته عن الانتشار الأفقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسات لا يمكن التحقق منها، بسبب عدم وجود إشراف من قِبل أي هيئة مستقلة ذات حجية على البرامج النووية للولايات المتحدة وحلفائها.

ولو قارنّا مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي بمؤتمر طهران لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، لوجدنا أن جهود الجهة المُضيفة لمؤتمر قمة واشنطن كانت تهدف إلى الحفاظ على احتكار الأسلحة النووية والتفوّق على البلدان الأخرى، بينما في مؤتمر طهران كان جميع المشاركين يسعون إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وكان شعار مؤتمر طهران هو "الطاقة النووية للجميع، أما الأسلحة النووية فليست لأحد".

سيدي الرئيس،

أيّها المندوبون الموقرون،

من أجل تحقيق التطلّعات الإنسانية نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فضلاً عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، أود أن أتقدَّم بالاقتراحات التالية:

١- استعراض معاهدة عدم الانتشار وتحقيق مضمونها

ينبغي أن تُطوَّر معاهدة عدم الانتشار لتصبح معاهدة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويجب أن يُوضع نزع السلاح النووي في صميم ولاياتها من خلال آليات شفَّافة وملزمة وفعَّالة تدعمها ضمانات دولية راسخة.

٢- إنشاء فريق دولي مستقلّ يتمتَّع بصلاحيات كاملة تُمنَح إليه من المؤتمر بغرض إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية من أجل تفعيل أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تخطيط نزع السلاح النووي والإشراف عليه بشكل كامل ومنع الانتشار.

وينبغي للفريق أن يقوم بعمله مراعياً مشاركة جميع البلدان المستقلة مشاركة فعالة في هذا العمل، من خلال تحديد موعد نهائي للتخلّص التام من جميع الأسلحة النووية، في إطار جدول زمني محدَّد.

٣- إدخال العمل بضمانات أمنية شاملة ملزمة قانوناً دون تمييز أو شروط مسبقة حتى يتحقق نزع السلاح النووي على نحو كامل من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية.

٤- الإنهاء الفوري لجميع أنواع بحوث الأسلحة النووية أو تطويرها أو تحسينها وما يتصل بذلك من مرافق، فضلاً عن استحداث آلية للتحقق من قِبل الفريق المذكور أعلاه.

٥- اعتماد صكّ ملزم قانوناً بشأن الحظر الكامل لإنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها ونشرها وصيانتها واستخدامها.

٦- تعليق العضوية في مجلس محافظي الوكالة فيما يخص الدول التي تستخدم أسلحة نووية أو تهدِّد باستخدامها.

لقد أدَّى وجود هذه الدول ونفوذها السياسي حتى الآن إلى منع الوكالة من أداء ولاياتها، لاسيما فيما يتعلق بالمادتين الرابعة والسادسة من المعاهدة، وتسبَّبا في انحراف الوكالة عن الاضطلاع بمهامها المأذون بها. وعلى وجه الخصوص، كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تكون عضواً في مجلس

المحافظين في حين أنها لم تستخدم القنبلة النووية ضد اليابان فحسب بل استخدمت أيضاً أسلحة مصنَّعة باليورانيوم المستنفد في حرب العراق؟

٧- وَقف جميع أنواع التعاون النووي مع الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار واعتماد تدابير عقابية فعَّالة ضد جميع الدول التي تواصل تعاونها مع هذه الدول غير الأعضاء.

٨- اعتبار أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية أو مهاجمة المرافق النووية السلمية انتهاكاً للسلم والأمن الدوليين، يستوجب القيام بردّ فعل سريع من جانب الأمم المتحدة وإنهاء جميع أشكال التعاون من جانب الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار مع الدولة المهدِّدة/المعتدِية.

٩- التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٠- تفكيك الأسلحة النووية المتمركزة في القواعد العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في بلدان أخرى، بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا وهولندا واليابان.

١١- بذل جهد جماعي لإصلاح هيكل مجلس الأمن.

إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن غير عادل وغير كفء للغاية ويخدم بصورة رئيسية مصالح الدول الحائزة لأسلحة نووية. وإصلاح هيكل المجلس المذكور جنباً إلى جنب مع استعراض معاهدة عدم الانتشار وتحقيق مضمونها أمران مترابطان وأساسيان في سبيل تحقيق أهداف الوكالة.

أيّها المندوبون الموقرون،

بصفتي ممثلاً للأمة الإيرانية العظيمة والمتحضِّرة والغنية بالثقافة، التي دأبت بثبات على التبشير بعبادة الله وبالعدالة والسلام في العالم، أعلن عن استعداد جمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في تجسيد الاقتراحات المذكورة وتحقيق خطط عادلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن تحقيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية النظيفة.

وأعلن أيضاً أن أمة أنجبت شخصيات عظيمة مثل الفردوسي، وحافظ، وسنايك، وفاهش بافغي، وابن سينا، وأبو ريحان، وشهريار، وغيرهم من دعاة الاستقلال والحرية والشخصيات الفكرية والحكيمة مثل الإمام الخميني، ومنحتهم للإنسانية؛ وأمة دعت على الدوام إلى المحبة والرحمة والسلام للبشر؛ وأمة شِعْر شاعرها الكبير السعدي تتردد أصداؤه في أروقة الأمم المتحدة منادياً: "جاء الجنس البشري من جوهر واحد، وكان بذلك أساس الخليقة"؛ وأمة قضت على العبودية منذ ٢٥٠٠ سنة، وأعني بذلك الأمة الإيرانية العظمية، لا تحتاج إلى قنابل نووية من أجل تنميتها ولا تعتبرها مصدراً للشرف والكرامة.

إن منطق وإرادة الأمة الإيرانية تجسيد لمنطق وإرادة جميع الأمم.

وجميع الأمم مُحبِّة للسلام والإخاء والتوحيد وتعاني من التمييز والظلم. وقد أعرب العديد من زملائي، رؤساء الدول، والعديد من كبار الشخصيات والمعلّقين المتعاطفين والساعين إلى تحقيق العدالة، خلال محادثاتهم معي، عن مشاطرتهم هذا الرأي وهو أن ثمة حاجة ماسَّة إلى نزع السلاح العالمي والتوسّع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية النظيفة وكسر الاحتكار المفروض في هذه المجالات، كما جاء في الاقتراحات السابقة الذكر. فهذا مَطلب صادر من القلب يعكس رغبة جميع الأمم والدول المستقلة متمثّلاً في الشعار: "الطاقة النووية للجميع، أما الأسلحة النووية فليست لأحد." وتبعاً لذلك، فإن وجودي وجوهر كلمتي هنا في هذا المؤتمر بالذات ما هما إلا تعبير عن حضورها ومطالبها.

أيّها الزملاء الموقّرون،

الآن، أودّ أن أقول بضع كلمات لأولئك الذين ما زالوا يتمسَّكون بإنتاج وتخزين الأسلحة النووية كمصادر لقوتهم وكرامتهم.

لابد لهم أن يدركوا أن عصر الاعتماد على القنبلة النووية قد ولّى بالفعل. إن إنتاج الأسلحة، لاسيما الأسلحة النووية، وتخزينها والتهديد باستخدامها هو شيمة أناس يتميَّزون بانعدام المنطق المتَّسق والسلوك الحكيم. وقد أصبح استخدام التهديد خلافاً للقواعد المنطقية السليمة شيئاً من الماضي ولم يعد قابلاً للاستمرار. والعصر الراهن هو عصر الشعوب والأفكار والثقافات. أما الاعتماد على الأسلحة في العلاقات الدولية فهو إرث دول تنعدم فيها الحكمة وتعيش خارج نطاق العصر.

ومن الواضح تماماً أن سياسة الهيمنة قد فشلت وأن الأحلام بإقامة امبراطوريات جديدة هي آمال عقيمة ولن تتحقَّق قطّ.

وبدلاً من الاستمرار في هذه السياسة الفاشلة التي انتهجها الأسلاف، سيكون من الأفضل الانضمام إلى هذا المحيط الواسع والشفَّاف من الأمم والدول المستقلة والحكمة الإنسانية والثقافة. وسيكون ذلك في مصلحتهم. والمستقبل هو ملك الشعوب. والبشر الصالحون والرجال المثاليون في جميع أنحاء العالم هم الذين سيقيمون صرح الأمن والسلام والعدالة. وستكون لقوّة المنطق الغلبة على منطق القوّة. ولن يكون هناك مجال في المستقبل للتسلّط والغطرسة. وقد بدأت بالفعل الحركة المشتركة للأمم في جميع أنحاء العالم من أجل إجراء إصلاحات جوهرية على أساس مراعاة التوحيد والعدالة في العلاقات الدولية.

وإنّي أدعو السيد أوباما، رئيس الولايات المتحدة، إلى الانضمام إلى هذه الحركة الإنسانية، إذا كان لا يزال ملتزماً بشعاره ألا وهو "التغيير"، لأن الانضمام إليها في الغد سيكون متأخِّرا جداً. وأودّ أن أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها رئيس المؤتمر والحضور الكرام وجميع أولئك الذين يسعون جاهدين من أجل إرساء السلام والعدالة في العالم.

أيها الأصدقاء الأعزاء،

من خلال التعاون والتضامن والوئام، يمكن أن يتحقَّق طموحنا إلى إقامة عالم ينعم بالعدالة والسلام، ويشكّل الشعار "الطاقة النووية للجميع، أما الأسلحة النووية فليست لأحد" أساس التفاعل فيما بين البشر وكذلك بين الإنسان والطبيعة.

دعونا نأمل في أن نشهد يوماً تتحقَّق فيه العدالة، فلا يُستثار فيه أحد، بل وإن حدث ذلك، دعونا نأمل مرَّة أخرى في ألا يُعثر عندئذٍ على أي سلاح لإشباع الرغبة في الاستثارة.

تحيَّة للعدالة والحرِّية،

وتحية للحب والمحبة،

وتحية لأتباع مدرسة الرحمن، وللإنسان الذي يحبّ الإنسان،

وأتمنَّى لكم جميعاً النجاح والازدهار.